

حكم «ذكر الدار» والمقصور المنون

أهداف الدرس

1. أن أتعرف حكم ﴿يُذَكِّرُ الدَّارِ﴾ في الوصل.
2. أن أميز بين مذاهب العلماء في الوقف على المقصور المنون.
3. أن أحرص على تطبيق هذه المذاهب في قراءتي.
4. أن أتأسى بخليل الله إبراهيم عليه السلام في بناء شخصيتي.

تمهيد

وردت بعض الأوجه في رواية ورش في مواضع مخصوصة في باب الإمالة، واختلف أهل الأداء في الأخذ بهذه الأوجه، فمنهم من أجراها على الأصول المتقدمة في الإمالة، ومنهم من استثنأها، ومن هذه المواضع ﴿يُذَكِّرُ الدَّارِ﴾ [ص:45]، وكل اسم مقصور منون في حال الوقف عليه.

وسنتعرف في هذا الدرس حقيقة الخلاف بين أهل الأداء في هذه المواضع، والمذهب المختار فيها، والذي جرى به العمل في بلدنا.

أقرأ النظم

قال الإمام ابن بري رحمه الله:

وَالْخُلْفُ فِي وَضْعِكَ ذِكْرُ الدَّارِ *** وَرُقِقَتْ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ
فَإِنْ يَكُ السَّائِكُنُ تَنْوِيناً وَفِي *** مَا كَانَ مَنْصُوباً فَبِالْفَتْحِ قِفْ
نَحْوُ: قُرِئَ ظَاهِرَةٌ وَجَاءَ *** إِمَالَةُ الْكُلِّ لَأَنَّ أَدَاءَ

أفهم

- | | |
|---|--|
| <p>أستخلص المضامين:</p> <p>1. عم تحدث الناظم في البيت الأول؟</p> <p>2. أحدد أوجه الوقف على الاسم المقصور المنون.</p> | <p>أتعرف معاني الألفاظ والعبارات:</p> <p>- وَصْلِكَ: أي: حال وصل الكلمة الأولى بالثانية.</p> <p>- أَدَاء: قراءة وتلاوة.</p> |
|---|--|

أكتسب

تضمنت الأبيات حكم الإمالة في كلمة مخصوصة وأصل، وبيان ذلك في الآتي:

أولاً: حكم ﴿يَذْكُرِي الْبِجَارِ﴾

ذكر الناظم -رحمه الله- أن الخلاف وقع في ﴿يَذْكُرِي الْبِجَارِ﴾ في حال الوصل، وهذا الخلاف إن كان في الإمالة وعدمها فهو مشكل؛ لأن ألف ﴿يَذْكُرِي﴾ إذا وصلت بـ ﴿الْبِجَارِ﴾ حذفت لا محالة لالتقاء الساكنين، وإذا حذفت امتنعت الإمالة لورش كما تقدم. وإن كان في تريق الراء وتفخيمها كما ذكره بعضهم ففيه نظر؛ لأن الراء في ﴿يَذْكُرِي﴾ مرققة بلا خلاف لورش، كالراء في قوله تعالى ﴿يَذْكُرُ اللَّيْلُ﴾ [المجادلة: 19] كما سيأتي في باب الراءات، فالقول بتفخيم ﴿يَذْكُرِي الْبِجَارِ﴾ لا يعول عليه، ولهذا قال الناظم: «وَرَقَّقْتُ فِي الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ»، وهو المذهب الصحيح.

وهذا كله في حال الوصل، أما في حال الوقف على ﴿يَذْكُرِي﴾ فلا خلاف في إمالتها.

ثانياً: حكم ما إذا كان الساكن تنويناً

تقدم في الدرس السابق أن الساكن إما أن يكون تنويناً، وإما أن يكون حرفاً ساكناً بعد همزة وصل، وسبق حكمه، وبقي التنوين، ومحلّه في باب الإمالة في الاسم المقصور، نحو: ﴿مُسَمَّى﴾ [الأنعام: 3] و﴿مَوْلَى﴾ [الدخان: 39] و﴿هُدًى﴾ [لقمان: 2] و﴿مُصَبِّى﴾ [محمد: 16] و﴿عَزَّى﴾ [آل عمران: 156].

وذكر الناظم في الوقف على المقصور المنون ثلاثة مذاهب:

– **الأول:** الوقف عليه بالفتح مطلقا، أشار إليه بقوله: «فَإِنْ يَكُ السَّائِكُنُ تَتَوِينَا» أي: فبالفتح قف مطلقا.

– **الثاني:** الوقف عليه بالفتح إذا كان منصوبا، نحو: ﴿يُتْرَكُ سُدًى﴾ [القيامة:35] و﴿صَحَّى﴾ [طه:58] و﴿سَوَّى﴾ [طه:57] و﴿فَرَى كَهْلِيْعَةً﴾ [سبا:18]، وبالإمالة إذا كان مرفوعا، نحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَفِيئِي﴾ [البقرة:1]، أو مجرورا نحو: ﴿عَى مَوْلَى﴾ [الدخان:39]، وهو معنى قول الناظم: «وَفِي مَا كَانَ مَنْصُوبًا . . .».

– **الثالث:** الوقف عليه بالإمالة مطلقا، سواء كان مرفوعا أو مجرورا أو منصوبا، وهو معنى قول الناظم: «وَجَاءَ إِمَالَةٌ الْكُلُّ لَهُ أَدَاءً»، أي: جاءت الإمالة لورث في المقصور المنون في الأداء بلا تفريق.

وهذا المذهب هو المأخوذ به والمشهور عندنا، وبه العمل، وهو مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، حيث قال عنه: «والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول-الوقف بالإمالة مطلقا- وبه أقول لورود النص المذكور به ودلالة القياس على صحته». [جامع البيان، ج 2، ص 761].

أطبق

أرتل الآيات الآتية بالوصل، ثم أعيدها بالوقف على الاسم المقصور المنون:

﴿سَمِعْنَا قَتَرَ يَدُ كَرْهَمَ﴾ [الأنبياء:60]

﴿لَا يَغْنِي مَوْلَى عَى مَوْلَى شَيْئاً﴾ [الدخان:39]

﴿فِي فَرَى قَعَصَنَةٍ﴾ [الحشر:14]

﴿أَوْكَانُوا غَزَقَ لَوْكَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا فُتِلُوا﴾ [آل عمران:156]

أتدبر وأتخلق

اجتمعت في سيدنا إبراهيم عليه السلام خصال الفتوة: مدله الرأي وثبات الجأش والدفاع عن الحق .

أقوم تعلماتي

1. ما حكم ﴿يَذْكُرِ الْجَارِ﴾ وقفًا ووصلًا؟
2. أبين حكم الاسم المقصور المنون وقفًا ووصلًا، وأستدل على ذلك من النظم.
3. أقرأ بالوجه الذي عليه العمل فيما يخص الإمالة:
- ﴿وَأَنْ يُخَشِّرَ النَّاسَ ضُحًى﴾ [طه: 58]
- ﴿وَقَوْعًا لِيَهُمْ عَمًى﴾ [فصلت: 43].

أستعد للدرس

- أحفظ الأبيات الخمسة الأولى من باب الراءات، وأستخرج منها حكم الراء المفتوحة والمضمومة بعد ياء ساكنة أو كسر لازم.